ماذكر الكسر مع انها فتحا واجيب باجوبة الاول انهما منشا
من الاضافة الى القسم والكلام في المطلق الثاني ان كلا
فرع التأثير الجر ليس اثرا لهما وانما هو اثر اصلهما الثالث
انهما قيدان عن فعل القسم ولهذا لا يجوز التصريح به
والفعل لا يدخله الكسر فكذا ما ناب عنه وهو واو القسم
وتاؤه قوله كما مر اي حالة ماذكر من كون الكسر ذا اصالة
مماثلا لما مر قوله ومن ثم الخ اي ومن كون الموجب للكسر مجموع
الامرين قوله كانت اللام مثلها اي مثل با الجر فتكسر اللام لوجود
الامرين فيهما قوله لكن اذا دخلت على مظهر دفع به ما يتوهم
من انها مثلها كانت داخلة على مظهر او مضمر اي فليس ماذكر
علة في الكسر مطلقا بل اللام بقيد كونها داخلة على مظهر
قوله فلك اي عدم انفكاك الحرفية والجر قوله بينها وبين
لام الابتدا قوله مع قصد الفرق اي فعلة كسر اللام الداخلة
على مظهر مجموع امور ثلاثة عدم الانفكاك عن الحرفية وعدم
الانفكاك عن الجر وقصد الفرق بينها وبين اللام الداخلة
على المبتدا اقول شان العلة الاطراد وانهما متى وجدت
وجد معلولها وقد جعل العلة في كسر با الجر مجموع الامرين
فيلزم اذن انه متى وجد احدهما وجد المعلول الذي هو الكسر بدون
زيادة فلا موجب لان يضم لهما شيئا اخر ليكون موجبا للكسر
في اللام الداخلة على مظهر فالاحسن ان يجعل الموجب
الامرين وانه متى وجد احدهما وجد وجد اثرها وهو الجر المانع
وقد وجد المانع في الداخلة على ضمير المخاطب وضمير الغايب
كما تقدم ولم يوجد في ضمير المتكلم فلذلك كسرت اللام الداخلة
عليه



عليه كلي قوله وبين لام الابتدا الاخفى انه حرف مفرد فتح نظرا
للاصل الذي قرر اولا ولم يوجد ما يوجب العدول عنه وارد
انه لو فتحت لام الجر الداخلة على مظهر لا التبست بها لا يقال
ان الفرق حاصل بعملها لانا نقول قد تدخل على الاسم المبني
كسيبويه مثلا فلا يظهر اثر عملها فتلتبس لها ففرق عا
ذكره كتب البهوتي في هذا الموضع ما نصه ينتقض هذا
الفرق بلام المستغاث انتهى اقول اذا عرفت ما قدناه
من العلة لمجموع الامرين وانهما متى وجدا وجد الكسر لا ما نع
نقول ووجد المانع هنا من الكسر وهو قصد الفرق بين لام
المستغاث له كما اذا وجد المانع في دخولها على ضمير الرفع
والنصب ولما لم يوجد في ضمير المتكلم كسرت على الاصل
في وجود العلة قوله وهي مع مدخولها تقليل المحذوف
اي وانما خص الفرق بين لام الابتدا ولام الجر بقيد الدخول
على مظهر لان لام الجر اذا دخلت على المضمر لا تلتبس بها اي
يظهر الفرق بينهما ويبعد الالتباس لان لام الابتدا لا تدخل
الا على المضمر المرفوع اي ولام الجر لا تدخل الا على المضمر المجرور
قوله لا تلتبس بها اي بلام الابتدا ولا يرد كسرها مع ضمير
المتكلم لانه للمناسبة والاصل فيها الفتح هكذا نقل عن الشيخ
اليس لكن بتأمل ما قدنا نفرق ان كسرها من اجل وجود العلة
وهي مجموع الامرين لزوم الحرفية والجر ولم يوجد مانع
قوله الذي هو المبحث صفة لتسبيب التطويل قوله المبحث
الرابع اي من المقصد الاول والحاصل انه ذكر من المقصد
الاول ثلاث مباحث لاعلم ان مباحثه اربع كما سبق له

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)